الأمم المتحدة

E/2009/114

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 September 2009
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية المستأنفة لعام ٢٠٠٩

نيويورك، ٢٠٠٩

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال

تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تعزيز وتحسين الاستجابة المنسقة من جانب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة في سياق متابعة وتنفيذ ما جاء في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدّم هذا التقرير عملا بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥٨/٢٠٠٩، المتعلق بمتابعة تنفيذ الفقرة ٥٦ من الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. ويركز التقرير على المبادرات التي تمثل استجابة منسقة من جانب الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بأسرها، للأزمة. ويشرف على استجابة منظومة الأمم المتحدة هذه، التي بدأت في أواخر عام ٢٠٠٨، مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

290909 290909 09-51692 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولا – الولاية ٣

ثانيا – عملية وضع استجابة مشتركة من جانب الأمم المتحدة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية ٣

ثالثا – إنشاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق تسع مبادرات مشتركة لمواجهة الأزمات..... ٨

ألف – استعراض عام ٨

باء – المبادرات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة ١١

رابعا – تفعيل الاستجابة المنسقة من جانب الأمم المتحدة ١٦

خامسا – الخلاصة ١٩

المرفق

بلاغ مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، الصادر في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ..... ٢٠

أولا – الولاية

١ – أقرت الجمعية العامة في قرارها ٣٠٣/٦٣، الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية، المرفقة بذلك القرار. وطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الفقرة ٥٦ من الوثيقة الختامية، النظر في عدد تدابير المتابعة التي من شأنها تعزيز استجابة الأمم المتحدة للأزمة الاقتصادية والمالية.

٢ – واعتمد المجلس، في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٩، المقرر ٢٥٨/٢٠٠٩ بشأن متابعة الفقرة ٥٦ من الوثيقة الختامية المذكورة أعلاه، الذي طلب فيه إلى الأمانة العامة أن تقدم تقريرا مفصلا عن تعزيز وتحسين الاستجابة المنسقة من جانب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة، في سياق متابعة وتنفيذ ما جاء في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، من أجل تعزيز الاتساق والتماسك، دعما لبناء توافق في الآراء حول السياسات المتصلة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. ويقدّم هذا التقرير عملا بذلك الطلب.

٣ – وطلب المجلس، في المقرر نفسه، من الأمانة العامة تقديم تقارير عن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وعن إمكانية إنشاء فريق مخصص من الخبراء بشأن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية. وينبغي أن تقرأ هذه الوثيقة مقترنة بهذين التقريرين الآخرين.

٤ – ويعد قيام منظومة الأمم المتحدة بتعزيز الاستجابة المنسقة عملية تتطلب وضع إطار تحليلي مشترك للأزمة وتأثيرها في التنمية، يمكن لجميع الجهات الفاعلة وضْع نهج مشتركة حوله. وقد أنشئت أيضا آليات لتنظيم هذه الاستجابة على نطاق المنظومة بأسرها، وتوفير متابعة منظّمة لها. وأخيرا، فإن تفعيل استجابة الأمم المتحدة يتطلب توجيه عمل المنظومة على المستوى القطري. وقد اتخذ العديد من كيانات الأمم المتحدة خطوات هامة على الصعيدين التحليلي والتنفيذي للتصدي للأزمة. ويركز هذا التقرير على تلك المبادرات التي تمثل استجابة منسقة من جانب الأمم المتحدة.

ثانيا – عملية وضع استجابة مشتركة من جانب الأمم المتحدة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية

٥ – احتلّت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي تمثل أشدّ انكماش اقتصادي متزامن يواجهه المجتمع العالمي في السبعين سنة الماضية، صدارة قائمة اهتمامات منظومة الأمم المتحدة طيلة العام المنصرم. ففي حزيران/يونيه، دعا زعماء العالم، في الوثيقة الختامية المذكورة أعلاه،

وكالات منظومة الأمم المتحدة، إلى الاستجابة بالأفعال، أو بالاستعانة بذوي الخبرة الفنية، لعدد من التحديات الاقتصادية الاستراتيجية التي ستظل تحتل مركز الصدارة في قائمة الاهتمامات الدولية من حيث صلتها بتمويل التنمية وقضايا الاقتصاد الكلي[(١)].

٦ - وقد أدت عملية قيام الأمم المتحدة بإعداد استجابة مشتركة، التي بدأت في أواخر عام ٢٠٠٨، إلى إجراء تحليل مشترك للسياسات المتعلقة بالأزمة. وقد مكنت هذه الآليات منظومة الأمم المتحدة من الاستجابة على نحو سريع في سياق متابعة وتنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي. وكان مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وهو القوة الدافعة في هذه العملية.

٧ - وشرع مجلس الرؤساء التنفيذيين، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، في استعراض الآثار المترتبة على أزمة الأسواق المالية، عندما تبيّن أن الأزمة بدأت تأخذ أبعادا عالمية خطيرة وتلقي بظلالها على الاقتصادات وأسباب المعيشة الحقيقية. وسلّم مجلس الرؤساء التنفيذيين، في نهجه، بأن التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي من جرّاء الأزمة، تشمل ما يلي: (أ) وجود خطر كبير بأن يدفع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الاتجاه المعاكس؛ (ب) وقوع مزيد من ملايين الناس في براثن الفقر، في البلدان النامية؛ (ج) حدوث انخفاض في التجارة العالمية في عام ٢٠٠٩ للمرة الأولى منذ ٢٧ عاما؛ (د) ارتفاع معدلات البطالة في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠٠٩، واحتمال أن تظل معدلات البطالة والعمالة الناقصة مرتفعة لعدة سنوات قادمة، حتى في ظل عودة النمو الإيجابي، في عام ٢٠١٠؛ (هـ) انخفاض نمو الاستثمارات في العالم النامي، في عام ٢٠٠٩؛ (و) توقع بقاء أسعار السلع الأساسية، برغم انخفاضها عن مستوياتها القياسية السابقة، أعلى مما كانت عليه في تسعينات القرن الماضي، على مدى السنوات الـ ٢٠ المقبلة؛ (ز) انخفاض الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي في عام ٢٠٠٩؛ (ح) توقع أن تكون الآثار خطيرة على التنمية البشرية، لوقوع الأفراد والأسر المعيشية في براثن الفقر وسوء التغذية، مما يؤثر على الفئات الضعيفة أصلا أكثر من غيرهم، في حين ستنخفض الإيرادات الحكومية في ذات الوقت الذي يلزم فيه زيادة فعالية شبكات الأمان.

---

(١) وهذه تشمل، من بين ما تشمل، الالتزام بإصلاح وتعزيز النظام المالي والاقتصادي الدولي، وهيكله، حسب الاقتضاء، للتكيف مع التحديات الراهنة؛ والحاجة إلى توسيع نطاق الأنظمة المالية الوطنية والدولية والرقابة عليها؛ وتنفيذ الالتزامات القائمة المتعلقة بالمعونة في حينها، وتحسين فعالية المعونة؛ والحاجة إلى زيادة تعزيز النظم الضريبية المحلية، والتعاون الدولي في المسائل الضريبية؛ والحاجة إلى التصدي لمعاملة العمال المهاجرين معاملة تمييزية وغير منصفة، وفرض قيود مفرطة على هجرة العمالة، مع الالتزام بالتشريعات الوطنية والصكوك الدولية السارية ذات الصلة.

٨ - وأقر المجلس أيضا بأنه في حين أن آثار الأزمة عمت جميع البلدان، فإن من يتحملون أقل مسؤولية عن نشوئها - وهم الفقراء في البلدان النامية - هم الذين يشعرون بأشد وطأتها. وفي ظل هذا الوضع، أصبح لزاما على المجلس صياغة استراتيجية موحدة للعمل تستهدف درء تحول الأزمة المالية إلى أزمة إنسانية. ويرد أدناه وصف لاستجابة مجلس الرؤساء التنفيذيين للتحديات الماثلة أمام المجتمع الدولي.

٩ - ووافقت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج والتابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، في دورتها المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، في روما، على أن ينصب عمل المنظومة على كيفية تأثر حياة الناس بالأزمة، وعلى ما يمكن أن يؤدي إليه خطر التفكك الاجتماعي من اضطرابات سياسية. واستعرضت اللجنة، في دورتها اللاحقة (جنيف، يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩)، المقترحات التي تقدّم بها رئيسها، المدير العام لمنظمة العمل الدولية، بشأن الأزمة المالية العالمية وتأثيرها في عمل منظومة الأمم المتحدة، والتي أعدت على أساس مساهمات خطية قدمها أعضاء اللجنة. وناقشت اللجنة كيف يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تنظم نفسها وأن تتكاتف، بهدف دعم قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على التعامل مع الأزمة.

١٠ - وأشارت اللجنة إلى أن الأزمة انتقلت من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي، وقد تؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث ركود اجتماعي. وطالما أشارت منظومة الأمم المتحدة إلى أن العولمة لم تكن عادلة و لم تعمّ الجميع دائما. فقد بالغت السياسات السائدة في تقدير دور الأسواق، وحطت من شأن دور الحكومات، وقللت من أهمية العوامل الاجتماعية والبيئية وغيرها من العوامل. ومن أجل إيجاد حل مستدام للأزمة، كان من الضروري أن يظل التركيز منصبا على الناس، فضلا عن الجوانب الإنسانية والاجتماعية.

١١ - وجمّعت اعتبارات اللجنة عدة أبعاد للأزمة وتأثيراتها في مجالات السياسات الرئيسية، مع إبراز الارتباطات داخلها وفيما بينها. وأدركت أيضا الحاجة إلى تحديد الثغرات التي يتعين معالجتها. وعلى الرغم من أنه ليس لأي مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الـ ٢٨، التي تشكل مجلس الرؤساء التنفيذيين، ولاية للتعامل وحدها مع الأزمة من جميع جوانبها، ولا هي مجهزة لذلك؛ فإن الطبيعة المتعددة الأبعاد للأزمة توفر فرصة هامة لتسخير إمكانات التآزر في منظومة الأمم المتحدة بأكملها وفي المنظمات التي تشكل مجلس الرؤساء التنفيذيين. وصاغت اللجنة تسع مبادرات مشتركة للعمل على الصعد العالمي والإقليمي والقطري؛ واقترحت وضع إطار عمل لمجلس الرؤساء التنفيذيين يمثل استجابة متماسكة من منظومة الأمم المتحدة للأزمة. وحددت الوكالات الرائدة والمتعاونة لتولّي مهمّة إعداد

مبادرات مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة في كل مجال من المجالات ذات الأولوية التي حددت مسبقا، على أساس نهج للتنمية المستدامة.

١٢ - وفي معتكف دورة مجلس الرؤساء التنفيذيين الربيعية المعقود في باريس، في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أجرى الأعضاء مناقشة مفصلة بشأن أبعاد الأزمة واستجابات منظومة الأمم المتحدة الممكنة لها. وأكد المجلس، في البلاغ الصادر عقب الدورة (انظر مرفق هذا التقرير)، أن الآثار الاجتماعية للأزمة مثيرة للقلق بالفعل، وأنها يمكن أن تسوء. ورأى المجلس أنه لا بد من التصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية بشكل مباشر، وتحويلها إلى فرصة لبناء مستقبل قابل للاستدامة. وينبغي للنظام المتعدد الأطراف، الذي كان له دور هام في صياغة استجابة عالمية ومتماسكة للأزمة، وتنفيذ تلك الاستجابة، وفي ترجمتها إلى عمل على الصعيد القطري، نشر جميع موارده وقدراته في استجابة سريعة وفعالة، مع التمسك بالمبادئ والقيم والأهداف التي يلتزم بها المجتمع الدولي. وتتطلب الاستجابة للأزمة وضْع استراتيجية متماسكة وشاملة، تتوخى حشد المعارف والخبرات وعناصر القوة والقدرات المتوفرة لدى النظام بأكمله، وتعزيز التفاعل والتعاون اللذين يتيحان للنظام المتعدد الأطراف تقديم استجابة جريئة وشاملة ومتسقة للأزمة بأبعادها المتعددة: العالمي والإقليمي والوطني.

١٣ - وفي ضوء ما سبق، وإدراكا لمختلف الولايات والمسؤوليات التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، أيد مجلس الرؤساء التنفيذيين المبادرات المشتركة التسع لمساعدة البلدان والمجتمع العالمي على مواجهة الأزمة، وتسريع الانتعاش، وبناء نظام للعولمة يكون عادلا وشاملا للجميع على أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة لخير الجميع، مع القيام في الوقت ذاته بمواجهة المستقبل بروح الإيمان بضرورة إجراء تغيير تحويلي.

١٤ - وعمّمت ورقة مسائل مقدمة من مجلس الرؤساء التنفيذيين[٢]، تصف المبادرات التسع، على جميع البعثات الدائمة في نيويورك، في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، لمساعدة الدول الأعضاء في أعمالها التحضيرية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، الذي عقد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وقد سبق أن وزعت هذه الورقة على أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حلقة نقاش عن الأزمة المالية العالمية وتأثيرها في التنمية، عقدت في المجلس في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، مع مشاركين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة العمل الدولية.

(٢) ''الأزمة المالية العالمية وتأثيرها في عمل منظومة الأمم المتحدة'' وهي متاحة على الموقع التالي: http://www.un.org/ga/econcrisissummit/docs/CEB_Paper_final_web.pdf.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، قدّمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامّة مذكّرة بناءً على ورقة المسائل إلى اجتماع وزراء التنمية لمجموعة الثمانية، الذي عقد في روما في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وتتضمنّ أيضا تلك المذكّرة، المعنونة ''تنسيق السياسات والمواءمة بينها: تعزيز الاستجابة الفعالة للأزمة من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة''، تحليلا للآثار المترتبة على التعاون الدولي لأغراض التنمية وعلى آليات التنسيق على الصعيد العالمي.

الأعمال التي تضطلع بها اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية دعما لمنظومة الأمم المتحدة

١٦ - شكل قيام اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإعداد ورقة استراتيجية لدعم ما يقوم به الأمين العام من أعمال تحضيرية من أجل المشاركة في قمة لندن لزعماء مجموعة العشرين، المعقودة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، عنصرا مهما آخر في صياغة استجابة منسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة للأزمة. ووفرت ورقة الاستراتيجية هذه، في وقت لاحق، أساس تقرير الأمين العام للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/CONF. 214/4). ويحتوي التقرير على فروع تحليلية عن جذور الأزمة الحالية وأسبابها، وآليات انتقالها، وتأثير الأزمة في التنمية. كما يستعرض الاستجابات العالمية للأزمة، من جانب منظومة الأمم المتحدة والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى؛ ويشدد على الحاجة إلى إجراء إصلاح منهجي، وتقديم توصيات محددة.

١٧ - وواصلت اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بوصفها الهيئة التنسيقية للمسائل الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، منذ ذلك الحين، الترويج لقيام الكيانات الأعضاء فيها وشركائها، باستجابة متسقة ومنسقة للأزمة[٣]. وتستمد القوة الأساسية لمساهمة اللجنة التنفيذية في استجابة الأمم المتحدة المتسقة والمنسقة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، من تعاونها المستمر في مجال تحليل الوضع الاقتصادي العالمي وتوقعاته على صعيد الاقتصاد الكلي، بما في ذلك مساهمتها في إعداد المنشور السنوي المشترك الحالة

(٣) تضم اللجنة التنفيذية في عضويتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية حقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وتشمل أيضا جامعة الأمم المتحدة، ومعاهد البحوث/التدريب: المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار).

والتوقعات الاقتصادية في العالم، وتحديثه كل نصف سنة، مع الاستفادة، على وجه الخصوص، من مجالات الخبرة المحددة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، هناك مبادرة منسقة لتقديم الدعم للدول الأعضاء الضعيفة في مجال السياسات، من أجل استكمال استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وقد وضعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالفعل، نماذج كليّة على نطاق البلد بأسره، يمكن استخدامها لتقييم الآثار المحتملة للأزمة المالية والاقتصادية واقتراح بدائل على صعيد السياسات.

ثالثا - إنشاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق تسع مبادرات مشتركة لمواجهة الأزمات

ألف - استعراض عام

١٩ - تعمل المبادرات المشتركة لمواجهة الأزمات التي أنشأها مجلس الرؤساء التنفيذيين، مجتمعة، بمثابة إطار استراتيجي لتسهيل استجابة منظومة الأمم المتحدة التنفيذية لدعم استراتيجيات التنمية التي تستهدف معالجة مواطن الضعف الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي أو أدت تلك الأزمة إلى تفاقمها. وهي تشكل إطارا تنظيميا للاستجابة المنسقة على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. وتنبني المبادرات على أساس التزام قادة منظومة الأمم المتحدة بالعمل معا لمساعدة البلدان والمجتمع العالمي على مواجهة الأزمة، وتسريع عملية الانتعاش، وإنشاء نظام عولمة عادل وشامل يتيح إمكانية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة للجميع، مع القيام في الوقت نفسه بمواجهة المستقبل بروح من الإيمان بضرورة إجراء تغييرات تحويلية.

٢٠ - ويقود كل مبادرة من هذه المبادرات التسع واحدة أو أكثر من المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين حسب اختصاص كل منها، مع مشاركة طوعية من جانب المنظمات الأخرى التي تساهم بوجهات نظرها المختلفة (انظر الجدول). وتبرز المبادرات بوضوح أنه ما لم تتخذ إجراءات عاجلة، سيكون للأزمة آثار مدمرة على معظم الفئات السكانية الضعيفة، مع تزايد انعدام الأمن الاجتماعي والتشرد. وبؤرة اهتمام المبادرة هي الالتزامات التي تكفل تحقيق الأهداف للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وأن مسار الانتعاش يستند أيضاً إلى اتخاذ تدابير لحماية مناخ كوكب الأرض. وتتطرق

المبادرات إلى الروابط بين الوصفات في مجال السياسات على الصعيد العالمي وتنفيذها على أساس الاحتياجات والأولويات القطرية. وسيتم التركيز بصورة خاصة في كل مجال على أنشطة ملموسة ترتبط بالأزمة. ومع تطور المبادرة، يتوقع أن تركز بشكل متزايد على المبادرات التي يتم تحديدها بشكل جيد وتكون قابلة للتنفيذ. ويرد أدناه وصف موجز لمضمون كل مبادرة من هذه المبادرات.

المبادرات المشتركة لمواجهة الأزمات

المبادرة	الوكالات الرائدة	الوكالات المتعاونة
١ - زيادة التمويل للفئات الأكثر ضعفا	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي	جميع الوكالات ذات الصلة التي لها وجود ميداني واسع النطاق في البلدان الضعيفة
٢ - الأمن الغذائي	منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي	جميع الوكالات ذات الصلة التي لها وجود ميداني واسع النطاق في البلدان الضعيفة
٣ - التجارة	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية	البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومركز التجارة الدولية، والبرنامج الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)
٤ - مبادرة الاقتصاد الأخضر	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة، والأونكتاد، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والبرنامج الإنمائي، واليونسكو، وموئل الأمم المتحدة، واليونيدو، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ
٥ - الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل	منظمة العمل الدولية	منظمة الأغذية والزراعة، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية، والأونكتاد، والبرنامج الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيدو، ومنظمة السياحة العالمية، والاتحاد البريدي العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والبنك الدولي

المبادرة	الوكالات الرائدة	الوكالات المتعاونة
٦ - الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية	منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية	منظمة الأغذية والزراعة، وصندوق النقد الدولي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والبرنامج الإنمائي، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وموئل الأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والبنك الدولي
٧ - الاستقرار الإنساني والأمني والاجتماعي	برنامج الأغذية العالمي	الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والأونروا، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان
٨ - التكنولوجيا والابتكار	الاتحاد الدولي للاتصالات، واليونيدو، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والأونكتاد، واليونسكو
٩ - الرصد والتحليل	نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وصندوق النقد الدولي	جميع الوكالات

باء - المبادرات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة

١ - زيادة التمويل للفئات الأكثر ضعفا

٢١ - لدعم تنفيذ إطار عمل طموح وفعال على النحو الذي اقترحه مجلس الرؤساء التنفيذيين، يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تجمع قدراتها المتعلقة بالتمويل وقدراتها التنفيذية في نهج متماسك وملموس للتنفيذ. وينبغي لهذا النهج أن يقوم على أساس التزام أفرقة الأمم المتحدة القطرية والبنك الدولي بتنفيذ استجابة شاملة للأزمات على الصعيد

القطري لمواجهة التحدي الذي تشكله الأزمة في أكثر البلدان والفئات السكانية ضعفا. ويعتبر وضع حلول مخصصة لاحتياجات كل بلد أمرا أساسيا، بالنظر إلى حقائق الأزمة على أرض الواقع واختلافها وفقا لأوضاع البلد. ويجب أن تنفذ هذه العملية ذات توجه قطري وأن تكون مملوكة للبلد. كما ينبغي أن تحدد آلية الاستجابة للأزمات الأمور التالية: (أ) احتياجات الميزانية الإجمالية وإعداد إطار للميزانية؛ (ب) المنظمات الرئيسية الرائدة في هذه المجالات؛ (ج) المصادر الحالية للدخل والبنود التي يجب أن تغطيها البرامج التنظيمية الممولة؛ (د) مصادر التمويل الجديدة مثل مرفق صندوق مساندة الضعفاء التابع للبنك الدولي لمعالجة قضايا الأمن الغذائي، (هـ) الثغرات المالية المتبقية ومصلحة البلدان لإنشاء صناديق استئمانية متعددة المانحين على الصعيد القطري. وينبغي أن تقوم آلية الاستجابة للأزمات بمواصلة تحليل استخدام مصادر التمويل الحالية. كما ينبغي أن تقوم الآلية بإعداد استراتيجية لتعبئة الموارد وأن تستعرض بمرور الزمن إمكانية إنشاء آلية لتوفير تمويل إضافي للبرامج القطرية مركزياً وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توفير دعم ملائم للبلدان الضعيفة بتقديم مساعدات تقنية لتعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية على تنفيذ السياسات. ويتمثل أحد المتطلبات الرئيسية في تعزيز القدرات على المستوى القطري لصياغة وتنفيذ الاستجابة الشاملة للأزمات على الصعيد القطري. وينبغي أن تتركز جهود تنمية القدرات على الصعيد الوطني بالإضافة إلى المستويات المحلية، داخل الحكومات والمجتمع المدني.

٢ - الأمن الغذائي

٢٢ - تستند مبادرة الأمن الغذائي على العمل الذي تضطلع به فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمين العام والمعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، التي أنشأها مجلس الرؤساء التنفيذيين في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وتستند بشكل محدد إلى إطار العمل الشامل. وقد أعيد عمل فرقة العمل ليأخذ في الاعتبار جوانب الأزمة التي تمس الأمن الغذائي مباشرة. وتحدد المبادرة سلسلة من النتائج المطلوب تحقيقها لمعالجة أزمة الغذاء العالمية وتوفير قدر أكبر من الأمن الغذائي والتغذية على مستوى العالم، ضمن إطار واسع لـ ''الحق في الغذاء''. والأساس المنطقي لهذه المبادرة واضح - إذ يعاني بليون شخص في العالم من الجوع، وهم غير قادرين على الحصول على المواد الغذائية التي يحتاجون إليها من حيث الكم والكيف. ونتيجة لذلك، يموت طفل بسبب سوء التغذية كل ست ثوان. ولا تزال أسعار المواد الغذائية في البلدان النامية متقلبة، وعدد الجياع في العالم آخذ في الازدياد إذ يتواصل تآكل قوتهم الشرائية بسبب الأوضاع المالية العالمية. ويتزايد ضعف الأسر المعيشية والحكومات والنظام الدولي لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي ولذلك ينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة واسعة النطاق لدعم بناء

استجابة حكومية والتكيف في هذا المجال. وتعكس نقاط العمل السبع في إطار هذه المبادرة الأعمال الجارية التي تضطلع بها فرقة العمل وأعضاؤها فضلا عن أحكام إطار العمل الشامل، وهي تشمل: (أ) تقديم مساعدات غذائية، بما في ذلك شبكات الأمان؛ (ب) برامج تغذية للأطفال والأمهات والفئات الضعيفة من السكان؛ (ج) نظم الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة؛ (د) إنتاجية صغار المزارعين من الأغذية، مع التركيز بصورة أساسية على المزارعات؛ (هـ) تطوير القطاع الزراعي والبنية التحتية والسياسات التجارية والضريبية؛ (و) نظم المعلومات والرصد؛ (ز) الدعوة للحصول على تمويل كاف ومستدام يمكن التنبؤ به ومواصلة الاستثمارات.

٣ - التجارة

٢٣ - يتوقع أن يتقلص حجم التجارة العالمية بصورة حادة في عام ٢٠٠٩ نتيجة انهيار الطلب العالمي والنقص في التمويل التجاري، مما يسبب قيودا على نمو الصادرات في العديد من البلدان النامية. وهذا الوضع الخطير بالفعل قد يتفاقم نتيجة زيادة الإجراءات الحمائية. وعلاوة على ذلك، أدت آثار الأزمة المصرفية والمالية على التجارة الدولية إلى تقليص السيولة. وأدى التدهور الحاد في توقعات الاقتصاد العالمي إلى إعادة تقييم مخاطر الائتمان، مما يؤدي إلى زيادة حادة في تكلفة الائتمان والتأمين والضمانات للعمليات التجارية، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وبما أن الأزمة تحد من ميزانيات الجهات المانحة، هناك أيضا خطر عدم الوفاء بالالتزامات في مجال المعونة من أجل التجارة. ولمواجهة هذه التطورات، ستقوم مبادرة التجارة برصد التطورات في مجالي التجارة والاستثمار للتصدي للحمائية على المدى القصير؛ وعقد اجتماعات لأصحاب المصلحة المعنيين بصفة منتظمة وإعداد تقارير دورية عن حالة أسواق التمويل التجاري لتعزيز الشفافية وأفضل الممارسات وكفالة تنفيذ الالتزامات؛ وعقد اجتماعات لأعضاء منظمة التجارة العالمية لإعطاء دفعة لاختتام جولة الدوحة الإنمائية، مما سيسهم في إنعاش النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، والدعوة إلى الإبقاء على المعونة من أجل التجارة وسوق مبررات لذلك.

٤ - مبادرة الاقتصاد الأخضر

٢٤ - تستجيب مبادرة الاقتصاد الأخضر لتحديات التنمية وانعدام التوازن في استراتيجيات النمو الذي يشكل أساس الأزمة الحالية من خلال تحفيز مقرري السياسات في جميع البلدان لمنح الاستثمارات الخضراء حيزا كافيا في سياساتهم المتعلقة بمواجهة التقلبات الدورية، مما يؤدي إلى التقليل من خطر حدوث المزيد من الأزمات في الغذاء والماء والطاقة والنظام الإيكولوجي والمناخ، التي لها آثار غير تناسبية على الفقراء. وتهدف المبادرة إلى إظهار أن

الاستثمار في القطاعات الخضراء – مثل التكنولوجيات ذات الكفاءة في استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، والنقل العام، والزراعة المستدامة، والسياحة الصديقة للبيئة، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي – يوفر فرصة أفضل لتحقيق الانتعاش والنمو المستدام وزيادة القدرة التنافسية، والحفاظ على فرص العمل وإيجاد فرص عمل جديدة، وتحسين نوعية الوظائف، والحد من الفقر، وفي الوقت نفسه معالجة المشاكل البيئية الحادة. كما تهدف إلى تحديد السياسات والأطر المؤسسية التي يلزم وضعها لدعم لا لتقويض هذه الاستثمارات وتخضير النمو الاقتصادي في جميع البلدان، مع مراعاة الظروف الوطنية والإقليمية، والخصائص والقدرات والاحتياجات الخاصة.

٥ – الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل

٢٥ – تهدف مبادرة الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل إلى تركيز اهتمام صانعي القرار على تدابير توفير فرص عمل والعمل اللائق كأساس للانتعاش الطويل الأجل. وتبرز المبادرة أن التأثيرات المضاعفة للاستثمارات في المجالات الكثيفة العمالة تكون أعلى من التدابير البديلة مثل التخفيضات الضريبية. ومن شأن العناصر الرئيسية لمبادرة الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل وهي تشجيع العمالة والحماية الاجتماعية، أن تساعد أيضا على تعزيز الطلب العالمي. وتشمل المبادرة مجموعة من تدابير الاستجابة للأزمات تستطيع البلدان أن تكيّفها وفق احتياجاتها وأوضاعها المحددة. وهي ليست حلاً يناسب الجميع، بل مجموعة من الخيارات القائمة على أساس أمثلة ناجحة، مصممة أيضا لتشكيل ودعم العمل على المستوى المتعدد الأطراف. وهي تدعو الحكومات والمنظمات التي تمثل العمال وأرباب العمل للعمل معاً بصورة جماعية لمواجهة أزمة العمل العالمية من خلال اتباع سياسات تتماشى مع برنامج توفير العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية. ويحث الميثاق الحكومات على أن تنظر في خيارات مثل الاستثمار في البنية الأساسية العامة، وبرامج خاصة للعمالة، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، والحد الأدنى للأجور. ويمكن أن تؤدي هذه التدابير، في البلدان النامية بصورة خاصة، إلى الحد من الفقر وزيادة الطلب والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. والبلدان المانحة والوكالات المتعددة الأطراف مدعوة للنظر في تقديم التمويل، بما في ذلك الموارد المخصصة للأزمة الحالية لتنفيذ التوصيات الواردة في الميثاق وخيارات السياسة العامة.

٦ – الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية

٢٦ – تهدد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بتقليص الاستثمارات في مجال الصحة والتنمية البشرية التي تحققت على مدى عقود. وعلى المدى الطويل، يمكن أن تؤدي إلى ظهور تحديات كبيرة في مجالات الاستقرار الاجتماعي والسلام والأمن في مختلف أنحاء العالم.

والحماية الاجتماعية منخفضة جدا في العديد من البلدان النامية. ويلزم توفير دعم لحماية عناصر المجتمع الأساسية – التعليم، والتغذية، والصحة، والخدمات الاجتماعية، والوقاية من الكوارث الطبيعية، والعلوم، والثقافة، والاتصالات – لجعل التنمية البشرية أمرا ممكنا، ولكن التي غالبا ما تكون أولى الضحايا في حالة حدوث ركود. وترتكز مبادرة الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية على الفرضية القائلة بأنه ما أن يحدث تراجع في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية فإنه لا يمكن استعادته بسهولة دون الحاجة إلى إعادة الاستثمار بأموال كبيرة وإعادة الالتزام السياسي. فالتنمية البشرية استثمار طويل الأجل ينطوي على عوائد فردية واجتماعية عالية. لذلك يتمثل الهدف من هذه المبادرة في الدعوة وتقديم المشورة بشأن توفير حد أدنى من الحماية الاجتماعية وإنفاق موارد عامة بطرق من شأنها أن تعطي دفعة لبدء عملية النمو وتدعم تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية أكثر شمولا واستدامة. وترى مبادرة الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية أن الأزمة الحالية فرصة لتشجيع البلدان ودعمها لاستعراض السياسات والاستراتيجيات من أجل إحداث تحولات اجتماعية والحصول على الخدمات اللازمة، وتكييفها وفقا لمبادئ الإدماج والإنصاف والعدالة الاجتماعية باعتبارها وسيلة رئيسية للاستثمار للخروج من الأزمة وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

٧ – الاستقرار الإنساني والأمني والاجتماعي

٢٧ – مع أن الأمر لم يكن واضحا للوهلة الأولى، من الممكن سريعا أن يصبح العالم بأسره مكانا أكثر خطورة للعيش فيه، بعد أن أصابت الأزمة الآن الاقتصاد الحقيقي وجميع مجالات المجتمع تقريبا. وقد يؤدي هذا إلى تفاقم تأثير الأزمة الكلي، وعرقلة خطط الانتعاش، وإحداث مزيد من عدم الاستقرار الإنساني والأمني والاجتماعي، بما يؤدي إلى دخول العالم في حلقة مفرغة تبعث على القلق. لذلك، يلزم اتخاذ إجراءات متضافرة على نطاق دولي للتصدي للقوى التي تلوح في الأفق والتي قد تكون خطرة إذا لم تعالج بصورة عاجلة، وقد تنطوي على تكاليف وعواقب خطيرة في المستقبل. وتهدف مبادرة ''الاستقرار الإنساني والأمني والاجتماعي'' إلى جذب انتباه صانعي القرار إلى تأثير الأزمة الحالية المستمرة على الاستقرار الإنساني والأمني والاجتماعي في العالم من خلال اتباع نهج شامل يتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة.

٨ – التكنولوجيا والابتكار

٢٨ – يُظهر التاريخ أن فترة الانتعاش الاقتصادي يمكن أن تستفيد كثيرا من وجود روح مباشرة الأعمال الحرة والأفكار المبتكرة. ولذلك فإن التكنولوجيا والابتكار والإبداع سوف تكون حاسمة في توفير فرص للانتعاش في الأزمة الحالية، مما يؤدي إلى اقتصاد عالمي أكثر

دينامية وملاءمة للبيئة واستدامة وتنوعا. وتُعد شبكات المعلومات والاتصالات هي المحرك الجديد للاقتصاد العالمي الحديث، ويجب تعزيزها وتوسيع نطاقها باستمرار. كما أن الابتكار التكنولوجي وحوافز الاستثمار والأطر القانونية القوية ضرورية لنمو مستدام بعد انتهاء الأزمة. ومن أجل تعزيز هذا التطور، تهدف مبادرة التكنولوجيا والابتكار إلى ما يلي في المدى القصير: (أ) رصد آثار الأزمة على التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا؛ (ب) دعم احتياجات الصناعة من أجل مساعدتها على اجتياز الأزمة، على سبيل المثال، من خلال مكاتب تشجيع الاستثمار، والتدريب في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والشبكات، والمساعدة في مجال إدارة حقوق الملكية الفكرية؛ (ج) تطوير التعليم التقني والمهني والتعلم والتدريب في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ولا سيما في المناطق الفقيرة والنامية؛ (د) تطوير واقع براءات الاختراع، مما سيتيح إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالبراءات وما يتصل بها من معلومات تكنولوجية تنشر في المجلات العلمية، وكذلك تقارير تحليل المنتجات والتكنولوجيا؛ (هـ) تشجيع المبادرات التدريبية في مجال حقوق الملكية الفكرية من أجل تشجيع الابتكار عن طريق استخدام معلومات براءات الاختراع والتكنولوجيا بصورة أكثر فعالية وكفاءة.

٩ - الرصد والتحليل

٢٩ - تتفاوت قدرة البلدان على الاستجابة للتحديات المتعددة الأوجه للأزمة، وتعتمد أيضا تلك القدرة على توافر معلومات كافية وذات صلة بشأن مجموعة من التطورات والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية. ويتمثل التحدي الذي تواجهه منظومة الأمم المتحدة في حشد وإتاحة المعلومات المهمة اللازمة لصنع القرارات، في شكل قابل للاستخدام وموثوق ودقيق ومنتظم وفي الوقت المناسب، ولا سيما لتعريف صانعي القرارات وبمواضع الضعف الناشئة والمتطورة لدى البلدان والشعوب في جميع أنحاء العالم. ويقوم جانب رصد وتحليل الأزمة من المبادرات المشتركة لمجلس الرؤساء التنفيذيين على ثلاث ركائز هي: (أ) نظام الإنذار العالمي بآثار الأزمات ومواطن الضعف؛ (ب) النظام المتكامل للرصد والتحليل لمواجهة الأزمة؛ (ج) رصد السياسات الاقتصادية والمالية - إشراف صندوق النقد الدولي.

٣٠ - ويهدف نظام الإنذار العالمي بآثار الأزمات ومواطن الضعف إلى سد الثغرة في المعلومات الموجودة حاليا بين النقطة التي تؤثر عندها الأزمة العالمية على الفئات الضعيفة من السكان، والنقطة التي تصل عندها المعلومات الكمية المؤكدة إلى صانعي القرارات من خلال القنوات الإحصائية الرسمية. وستكون القيمة المضافة للنظام هي جمع البيانات والتحليلات

في الزمن الحقيقي من مجموعة متنوعة من المصادر الموثوق بها والتي تغطي الأبعاد المتعددة للضعف والتي من شأنها أن تساعد المجتمع الدولي على الاستجابة بطريقة أكثر فعالية وفي الوقت المناسب. ويحاول النظام المتكامل للرصد والتحليل لمواجهة الأزمة بدوره معالجة ثلاثة تحديات: (أ) إدخال المعلومات الموجودة في إطار للرصد الفعال، يسمح بإجراء التقييمات في الزمن الحقيقي؛ (ب) تحليل المخاطر المتصلة بمختلف أنواع الصدمات، وانتقالها، وآثارها المحتملة على البلدان النامية ومختلف الفئات السكانية؛ (ج) إبلاغ مقرري السياسات حتى يتمكنوا من تصميم استجابات مناسبة ورصد مدى فعالية إجراءات السياسات المتخذة. وسينصب التركيز الأوّلي على رصد تأثير الأزمة الحالية على الدول الضعيفة والفئات السكانية الضعيفة، إلاّ أن التصميم العام سيتوخى خدمة أغراض الرصد بما يتجاوز نطاق هذه الأزمة، وينبغي أن يسمح برصد مختلف أنواع الصدمات وكيفية تأثيرها على الاقتصادات والفئات الاجتماعية والبيئة الطبيعية بطرق مختلفة. وسيكون الإطار المتكامل للرصد بمثابة جزء من نظام الإنذار العالمي بآثار الأزمات ومواطن الضعف، الأوسع نطاقا. وأخيرا، فإن أحد الجوانب الرئيسية لسياسات الرصد الاقتصادية والمالية – إشراف صندوق النقد الدولي، هو رصد السياسات الاقتصادية والمالية للمخاطر المنهجية الرئيسية. وبالإضافة إلى الجهود الرامية إلى حل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية، من المهم اتخاذ خطوات لمنع تكرارها. وبالتالي فإن إشراف صندوق النقد الدولي هو أداة رئيسية للمراقبة الاقتصادية والمالية الدولية، ومنصة قوية لتنسيق السياسات الاقتصادية العالمية.

رابعا – تفعيل الاستجابة المنسقة من جانب الأمم المتحدة

٣١ – لتعزيز الاستجابة المنسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة للأزمة العالمية، اتساقا مع الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، من المهم أن تورد تفاصيل عن أوجه الترابط بين المبادرات المشتركة التسع لمواجهة الأزمة وعن تنفيذ تلك المبادرات. وسوف يتطلب فهم تعقيدات الترابط بين هذه المجالات مزيدا من العمل التحليلي من جانب منظومة الأمم المتحدة. وسوف تكون الدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٠، التي ستركز على اتساق السياسات والتعاون الإنمائي الدولي، عملية قيِّمة في هذا السياق. ومع أن تعزيز القدرة الداخلية على إجراء البحوث المتعلقة بالتنمية سيكون ضروريا لتحسين قدرة الأمم المتحدة في هذا المجال، فإن فريق الخبراء المخصص المقترح بشأن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية يمكن أن يسهم أيضا في تحقيق هذا الهدف (انظر E/2009/113).

٣٢ - ويشمل تفعيل المبادرات المشتركة لمواجهة الأزمة القيام بأنشطة الدعوة على الصعيد العالمي، والتنسيق الإقليمي، فضلا عن الاضطلاع بأنشطة تنفيذية استجابة للاحتياجات المحددة على الصعيد القطري، وسيتضمن مشاركة مؤسسات وآليات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة مع قيادات الوكالات الداعية إلى عقد المؤتمر في كل مجال. كما أنه يتطلب إحراز تقدم في برنامج إصلاح الأمم المتحدة على المستوى التنفيذي ومستوى المنظمات الحكومية الدولية. كما ستتطلب زيادة اتساق السياسة العامة توثيق التعاون مع مؤسسات بريتون وودز. وفي هذا الصدد، يُسترعى الانتباه إلى التقرير المقدم في نفس الوقت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عملا بالمقرر ٢٠٠٩/٢٥٨.

٣٣ - وعُقد اجتماع للوكالات الرائدة للمبادرات المشتركة التسع لمواجهة الأزمة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩ في جنيف لوضع إطار مشترك لتفعيل كل من تلك المبادرات. واستعرض الاجتماع التقدم المحرز في كل مبادرة من المبادرات، ومعظمها جديد، بينما يستند البعض الآخر - مثل مبادرة الأمن الغذائي والاقتصاد الأخضر - إلى هياكل قائمة بالفعل اكتسبت أهمية جديدة وتركيزا جديدا استجابة للأزمة. وقد اتُّفق على أن تمضي قيادات المبادرات قُدما، أثناء تركيزهم على أبعاد الأزمة، فيما يضطلعون به من أعمال بالتعاون مع المنظمات المتعاونة. وأولت المناقشة أهمية على المستوى القطري - للملكية القطرية للسياسات، ومسألة بناء القدرات، والحاجة إلى مزيد من المعلومات عن مواطن الضعف داخل البلدان. وكانت بعض المبادرات، مثل الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل، جاهزة لكي تتاح للحكومات. ويُعد التفاعل بين اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى والمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، ضمن هيكل مجلس الرؤساء التنفيذيين، مهما لتحقيق تلك الغاية.

٣٤ - وفي ١٤ و ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، اجتمع الفريق الاستشاري لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في جنيف على مستوى الأمين العام المساعد وكبار المسؤولين، على التوالي، لمناقشة كيف يمكن للمجموعة الإنمائية تفعيل التفكير العالمي بشأن الأزمات الاقتصادية والمالية. وكان هناك توافق كامل في الآراء في الفريق الاستشاري بشأن ضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات عاجلة وألاّ تفقد الزخم. واتُّفق على أن تقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتيسير تفعيل المبادرات المشتركة التسع لمواجهة الأزمة من خلال دمج الدعم الذي يمكن أن تقدمه كل وكالة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في إطار كل مبادرة، وإقامة نظام يمكن من خلاله للوكالات الوصول إلى هذا الدعم.

٣٥ - ووافق الفريق الاستشاري على أن أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل ستكون لها الأولوية الأولى بين البلدان التي ستتلقى الدعم التقني من المقر والدعم التقني الإقليمي في مجالات مبادرات مواجهة الأزمة، مع الاعتراف بأن البلدان الأخرى التي توجد بها أعداد كبيرة من الضعفاء قد تحتاج أيضا إلى عناية مبكرة.

٣٦ - وأرسلت رسالة أولى من رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في ١ أيلول/سبتمبر لتنبيه أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى أن المبادرة جارية. ودعت الرسالة أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى التصدي للأزمات بطريقة استراتيجية عن طريق تنفيذ مبادرات مجلس الرؤساء التنفيذيين المشتركة التسع لمواجهة الأزمة، بناء على نهج طويل الأجل. وشُجعت أفرقة الأمم المتحدة القطرية على الاضطلاع بالمبادرات المشتركة لمواجهة الأزمة على أساس تلقّي إشارة واضحة بالاهتمام والمشاركة الكاملة من جانب الحكومة. وطُلب من أفرقة الأمم المتحدة القطرية تطبيق التوجيه البرنامجي، عند الاستجابة للاحتياجات الناشئة، بما في ذلك أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بطريقة مرنة لتعديل وضع تدخلات الأمم المتحدة على أرض الواقع.

٣٧ - وحُثت أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بالشراكة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلا عن غيرهما من الجهات الشريكة المهتمة، وبناء على احتياجات كل بلد وقيادة الحكومة وأولوياتها، وبالاستفادة بما أنجز من أعمال، على الاضطلاع بما يلي: (أ) إجراء تقييم جماعي للاحتياجات الملحّة الناشئة عن الأزمات الحالية، مع الاستفادة الكاملة من جميع التحليلات القائمة والجارية والمخطط لها لدى الشركاء، لتحديد الثغرات الحاسمة الأهمية؛ (ب) صياغة مجموعة من التدخلات لمعالجة تلك الثغرات، وتحديد أوجه التآزر المحتملة عبر التدخلات والبرامج، والتأكد من المنظمات الرئيسية التي ستقود تقديم الدعم إلى الحكومة في تلك المجالات؛ (ج) تحديد الاحتياجات الشاملة من الميزانية ومصادر التمويل القائمة و/أو المحتملة، بما في ذلك فرادى البنود التي سيتم تمويلها عن طريق البرامج القائمة أو عن طريق التوسع في البرامج القائمة.

٣٨ - وأكد رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في رسالته لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التزام المجموعة الإنمائية بتوفير الدعم المنسق على أساس أولويات محددة.

٣٩ - وبالتوازي مع ما سبق، واصلت المجموعة الإنمائية دعم الجهود المبذولة لتعزيز الاتساق على المستوى القطري وفقا لولاية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٧. ويمكن لزيادة كفاءة وفعالية وتماسك جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن تجعله أكثر قدرة على الاستجابة للديناميات المتغيرة على الصعيد القطري. وكانت الجهود التي بذلتها المجموعة لإنمائية مؤخرا تهدف إلى تسهيل قيام أفرقة الأمم المتحدة القطرية بتفعيل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بطريقة متسقة ومنسقة ومرنة، مع توفير قدر أكبر من الشفافية لجميع الشركاء. كما كثفت المجموعة الإنمائية من جهودها بغرض تعزيز ثقافة الإدارة على أساس النتائج، من خلال تطوير الأدوات اللازمة لإبلاغ السلطات الوطنية بالنتائج المشتركة. وأولت مزيدا من التركيز على زيادة الدعم المقدّم للبلدان، بناء على طلبها، واعتمادا على قاعدتها المعرفية الواسعة ومواردها التقنية، على نحو أكثر فعالية. وواصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تحقيق تقدم ملموس في مجال تعزيز نظام المنسق المقيم

بوصفه الوسيلة الرئيسية لتحسين الاتساق على نطاق المنظومة على الصعيد القطري. وعلاوة على ذلك، سوف تكون هناك حاجة إلى مواصلة العمل للتغلب على الصعوبات المتبقية. وسيكون التنفيذ العاجل للاستجابة الشاملة للأزمات على الصعيد القطري الواردة في الفقرة ٢١ أعلاه بمثابة اختبار لمدى قدرة المنظومة على الاستجابة لتحدي الأزمة في البلدان وبين الفئات السكانية الأكثر ضعفا.

٤٠ - وإضافة إلى ذلك، شددت الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية على خطر استئناف دورة من المديونية التي لا يمكن تحمل أعبائها. ويعد ذلك ترديدا لما أسفر عنه مؤتمر الدوحة الاستعراضي الذي طلب مواصلة إحراز تقدم بشأن تحسين فعالية إطار القدرة على تحمل أعباء الديون. وفي هذا الصدد، فإن وكالات منظومة الأمم المتحدة مؤهلة جيدا للاضطلاع باستجابة منسقة لتجنب عودة نشوء المديونية التي لا يمكن تحمل أعبائها ولمساعدة البلدان على صياغة تدابير تجارية وتدابير لحسابات رأس المال عندما تواجه نقصا حادا وشديدا في الاحتياطيات الأجنبية. وعلى الصعيد العالمي، فإن التقدم المحرز في تحسين فعالية إطار القدرة على تحمُّل أعباء الديون سيكون حاسما. وسيكون التنسيق بين وكالات منظومة الأمم المتحدة في العمل مع البلدان لتعزيز أدوات سياساتها المعاكسة للدورات الاقتصادية مهمّا أيضا.

خامسا - الخلاصة

٤١ - بذلت منظومة الأمم المتحدة جهوداً كبيرة لإقامة آليات تتيح استجابة منسَّقة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وأدت هذه الجهود إلى تمكين المنظومة من الاستجابة على الفور لأحكام الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، والتي تشكل دعوة قوية ومُلهمة للعمل. ومن خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وآليات أخرى، ستواصل المنظومة، حسب الحالة، تعزيز استجابتها المنسقة، بالتركيز على إجراءات التنفيذ على الصعيدين العالمي، والإقليمي، وبصفة أهم، على الصعيد القطري، بالتعاون مع السلطات الوطنية المعنية. وستُبذل جهود لإقامة روابط فيما بين المبادرات المتنوعة وتعزيز الشراكات التي تضاعف إلى أقصى حد من الآثار الإيجابية على أرض الواقع.

٤٢ - وما زالت هناك تحديات هامة ينبغي التغلب عليها فيما يخص جميع هذه المسائل، سواء على الصعيد الحكومي الدولي أو على الصعيد التنفيذي. ومن ثمّ، فإن دعم الدول الأعضاء لهذه الجهود هو أمر جوهري لكفالة إحداث تغيير على أرض الواقع.

المرفق

بلاغ مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، الصادر في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

نحن، الرؤساء التنفيذيون في منظومة الأمم المتحدة، مجتمعون في الوقت الذي نعيش فيه أسوأ أزمة مالية واقتصادية عالمية منذ الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينيات القرن الماضي. وما بدا أولاً على شكل انهيار لسوق القروض العقارية بسعر المخاطرة في الولايات المتحدة سرعان ما انتشر عبر الأسواق المالية العالمية، مخلفاً أثره على الاقتصاد الحقيقي، ومضعفاً ثقة المستهلك والمؤسسات التجارية والصناعية، ومُحدثاً انكماشاً إضافياً في الطلب. والتجارة العالمية آخذة في التراجع وأسعار السلع الأساسية هبطت هبوطا حادا. وتواجه العالم أزمات مالية واقتصادية واجتماعية متعددة، تضاعف من أثرها حالة الضعف الناجم عن أزمتي الغذاء والطاقة السابقتين لهذه الأزمة. وتشهد أسباب معيشة الأسَر الفقيرة في المناطق الريفية والحضرية تدهوراً سريعاً. وتتناقص الوظائف في كل مكان بمعدل مخيف. وستؤثر الأزمة على جميع البلدان مخلفة أثراً خطيراً وغير متكافئ على الفئات الأشد فقراً. وتمثل الاتجاهات المتسارعة، فيما يتعلق بتغير المناخ، مخاطر جديدة غير مسبوقة وتتطلب إعادة توجيه أنماط الإنتاج والاستهلاك بصورة جذرية. ويتحتم علينا أن نحوِّل هذه الأزمة إلى فرصة لبناء مستقبل مستدام.

إننا نرحِّب بالقرارات التاريخية التي أصدرها مؤتمر قمة مجموعة العشرين الأخير والالتزام بتقديم ١,١ تريليون دولار من الموارد الإضافية لمواجهة الأزمة. ونؤكد على الأهمية المحورية لتوفير حوافز عالمية حقيقية، وعلى أهمية تعزيز النظام المالي، والرقابة المالية لمنع تكرار الأزمة، وعلى الحاجة إلى اتباع سياسات منسقة لكفالة أن تحقق الموارد المتاحة للتحفيز الأثر الأكبر على المستوى العالمي. ونرحِّب بما أولته مجموعة العشرين من تركيز قوي على مساعدة البلدان النامية على مواصلة فتح الأسواق التجارية، وعلى توفير تمويل إضافي لتمويل التجارة. لكن ثمة حاجة أيضاً إلى قطع التزامات محددة بتقديم موارد إضافية لمساعدة الفئات الأشد فقراً، وتجنب خطر العودة إلى دورة المديونية التي لا يمكن تحمل أعبائها.

وقد بدأت الآثار الاجتماعية للأزمة تثير القلق بالفعل وقد تتفاقم. وإذا لم تتخذ إجراءات عاجلة، قد تصبح هذه الآثار مدمِّرة بالنسبة إلى أكثر الفئات ضعفاً وتهميشاً، في ظل تنامي انعدام الأمن الاجتماعي وتشريد الناس. وبات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مهدداً. وأخذ التقدم المحرز على صعيد الحد من الفقر والجوع في البلدان النامية في التراجع. وسيرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون اليوم من الجوع المزمن، من ٨٥٠ مليون شخص في عام ٢٠٠٦ إلى حوالي بليون شخص في عام ٢٠٠٩. وبدأت الطبقة الوسطى في العديد من البلدان في التآكل. وأشد المتأثرين بهذه الأزمة هم الفئات الضعيفة – الأطفال والنساء والشباب والمسنون والمهاجرون والمعوقون.

وحتى قبل بداية الأزمة المالية الراهنة، كانت ثمة تحديات كبرى ماثلة على صعيد تأمين الغذاء والتعليم والصحة والمياه والمرافق الصحية والسكن والحد الأدنى من الرفاه للفئات الأشد عوزاً. فالفقر والحرمان يميزان حياة الكثيرين.

وإزاء هذه الأزمة الآخذة في التكشف، يجب على النظام المتعدد الأطراف أن يتيح جميع موارده وقدراته على شكل استجابة سريعة وفعالة، مع إعلاء المبادئ والقيم والأهداف التي أعلن المجتمع الدولي التزامه بها. ويجب الدفاع عن الاقتصادات والمجتمعات المفتوحة لتجنب خطر العودة إلى السياسات المتقوقعة، والنزعة الحمائية، بل وكراهية الأجانب. وينبغي صون حقوق الإنسان، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والسلام.

ويشدد مجلس الرؤساء التنفيذيين على خطر تراجع المساعدة الإنمائية في هذه المرحلة، وعلى الحاجة إلى كفالة بذل جميع الجهود الممكنة لمنع تحوّل الأزمة الاقتصادية العالمية إلى أزمة إنسانية وأمنية ذات أبعاد محتملة هائلة. ويعيد المجلس التأكيد على ضرورة الوفاء بالالتزامات التي قطعت سابقا من أجل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وهذا يعني أن يقدِّم المانحون ٣٠٠ بليون دولار على الأقل من المعونة خلال العامين القادمين.

ويكتسي تنسيق السياسات الدولية أهمية جوهرية. فالأزمة متعددة الأبعاد وتتطلب تحقيق الاتساق بين السياسات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وهي تلقي بظلالها بصور مختلفة على البلدان وتتطلب استجابات وفقاً للأولويات الوطنية. وإننا ندعو الجهات صاحبة المصلحة إلى الارتكاز على الزخم الراهن المتمثل في تكثيف التعاون المتعدد الأطراف، من أجل تعزيز وضع إطار للحوكمة العالمية يشمل الجميع.

وينبغي تعزيز قدرات الحكومات على تصميم واعتماد وتنفيذ السياسات السليمة، وتنسيقها مع الشركاء الدوليين. فالنظام المتعدد الأطراف يؤدي دوراً محوريا في التعبير عن الاستجابة العالمية والمتسقة للأزمة، وإطلاقها وترجمتها إلى إجراءات على الصعيد القطري. وعلى الصعيد القطري، ينبغي لممثلي الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي/البنك الدولي العمل معاً في سياق نهج مشترك ومتكامل لمواجهة الأزمة.

ونحن، الرؤساء التنفيذيون في منظومة الأمم المتحدة، عازمون على اتخاذ إجراءات حاسمة وعاجلة. وبالنظر إلى الأوجه المتعددة للأزمة وولاياتنا ومسؤولياتنا الجماعية، فقد اتفقنا على تسع مبادرات مشتركة. وهذا الالتزام المشترك مصمم خصيصا لمساعدة البلدان والمجتمع العالمي على مواجهة الأزمة، والتعجيل بالتعافي، وبناء عولمة عادلة وشاملة للجميع تتيح مجالاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة للجميع، مع التطلع إلى المستقبل بإيمان راسخ بالحاجة إلى إجراء تغييرات تحويلية.

١ - **زيادة التمويل للفئات الأكثر ضعفاً**: الدعوة إلى إقامة آلية مشتركة بين البنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، وإقامة تلك الآلية لحشد التمويل الإضافي وتنفيذه على نحو مشترك، بما في ذلك عن طريق صندوق مساعدة الضعفاء الذي يقترحه البنك الدولي؛

٢ - **الأمن الغذائي**: تعزيز برامج إطعام من يعانون من الجوع وتوسيع نطاق الدعم المقدم إلى المزارعين في البلدان النامية؛

٣ - **التجارة**: مكافحة النزعة الحمائية، بما في ذلك من خلال اختتام جولة الدوحة وتعزيز المعونة المقدمة من أجل المبادرات التجارية وتمويل التجارة؛

٤ - **مبادرة الاقتصاد الأخضر**: تعزيز الاستثمار في الاستدامة البيئية على الأجل الطويل ووضع العالم على مسار مراعٍ للمناخ؛

٥ - **الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل**: تعزيز فرص العمل، والإنتاج، والاستثمار، والطلب الكلي، والعمل اللائق للجميع؛

٦ - **الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية**: كفالة إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، والمأوى، وتمكين الفقراء والضعفاء وحمايتهم؛

٧ - **الاستقرار الإنساني والأمني والاجتماعي**: اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية حياة الناس وأسباب معيشتهم، وتلبية احتياجات الجوع والاحتياجات الإنسانية، وحماية المشردين ودعم الاستقرار الأمني والاجتماعي؛

٨ - **التكنولوجيا والابتكار**: تطوير الهياكل الأساسية التكنولوجية تسهيلاً لتعزيز الابتكار والانتفاع به؛

٩ - **الرصد والتحليل**:

- تعزيز مراقبة الاقتصاد الشامل والمراقبة المالية وتنفيذ نظام فعال للإنذار المبكر في المجال الاقتصادي
- العمل بصفة عاجلة، على نطاق منظومة الأمم المتحدة، على إنشاء آلية لرصد مكامن الضعف والإنذار بها، وتتبع التطورات، والإبلاغ عن الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأزمة.

وتشكل مواءمة السياسات والتنسيق فيما بينها أمراً جوهرياً. ومن شأن العمل على تنسيق الرقابة المالية المعززة ومجموعات الحوافز الاقتصادية أن تزيد من فعاليتها عموما؛ كما أن إسداء المشورة الملائمة بشأن السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية سيسهم في حماية الناس، والتعجيل في الخروج من هذه الأزمة ومنع تكرارها.